المجاميع النقدية(Monetary Aggregates)

يهتم الاقتصاديون وصنّاع السياسات النقدية بقياس حجم المعروض النقدي أو الكتلة النقدية لما له من تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي ومؤشراته الأساسية مثل التشغيل والإنتاج ومستوى الأسعار والفائدة والتضخم. غير أنّه لا يوجد اتفاق موحّد بين الاقتصاديين حول مفهوم عرض النقود، إذ يختلف باختلاف الدور المنوط بالنقود داخل الاقتصاد، غير أنّها تمثل في كل الأحوال مجموع وسائل الدفع المتداولة في اقتصاد معيّن خلال فترة زمنية محددة.

أنواع المجاميع النقدية

تُقسّم الكتلة النقدية عادة إلى ثلاث مجاميع رئيسة هي: **M1**، **M2**، **M3**، وتختلف مضامينها من بلد إلى آخر تبعًا للنظام النقدي والمالي السائد.

1. المفهوم الضيّق للنقود(M1)

يشمل النقود ذات السيولة التامة، أي التي تُستخدم مباشرة كوسيلة للدفع دون قيود. وتتكوّن من:

- **CC:** العملة المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات (الأوراق النقدية والقطع المعدنية).
- **DD:** الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية والخزينة العمومية، أي الحسابات الجارية القابلة للسحب الفوري نقدًا أو عن طريق الشيكات وبطاقات الدفع الإلكترونية.

إذن:

$$M1 = CC + DD$$

2. المفهوم الواسع للنقود(M2)

يشمل مكونات M1 مضافًا إليها الودائع الادخارية تحت الطلب على الدفتر(DDI) ، وهي ودائع تدر فوائد ولكن لا يمكن استخدامها مباشرة في التسويات إلا بعد سحبها نقدًا.

تُعتبر هذه الودائع جزءًا من الكتلة النقدية لأنها تمثل مخزونًا للقيمة ويمكن تحويلها إلى سيولة.

إذن:

$$M2 = CC + DD + DDI$$

3. المفهوم الأوسع للنقود(M3)

يُعدّ أوسع مقياس للكتلة النقدية، ويشمل مكونات **M2** مضافًا إليها:

- **TD:** الودائع لأجل بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- **B:** سندات الدين قصيرة الأجل القابلة للتداول.

وتمثل **M3**النقود وأشباه النقود معًا، أي السيولة المحلية الإجمالية.

M3 = CC + DD + DDI + TD + B

النقود وأشباه النقود

- **النقود :** هي الوسائل القابلة للدفع الفوري، كالعملة والحسابات الجارية والبطاقات الإلكترونية.
- **أشباه النقود :** هي الأصول المالية التي لا تُستخدم مباشرة في الدفع لكنها قابلة للتحويل إلى نقد، مثل الودائع الادخارية والودائع لأجل والسندات القصيرة الأجل. تتميز بسيولة أقل وتكلفة تحويل أعلى.

العوامل المؤثرة في حجم المعروض النقدي

أولاً: الجهات المؤثرة

1. **البنك المركزي:**

الجهة المسؤولة عن إصدار النقود وتنظيم حجم الكتلة النقدية عبر أدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي، سعر الخصم... إلخ).

2. **البنوك التجارية:**

تسهم في توسيع الكتلة النقدية من خلال عملية خلق الودائع، أي تحويل الودائع إلى قروض، مما يزيد حجم النقود المتداولة.

3. **الخزينة العمومية:**

تمارس وظائف مالية شبيهة بالبنوك، مثل فتح الحسابات للأفراد والمؤسسات وتسيير الأموال العمومية، وبالتالي فهي تؤثر أيضًا على العرض النقدي من خلال عملياتها.

ثانيًا: العوامل غير المباشرة

إلى جانب المؤسسات النقدية، هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر في حجم المعروض النقدي، من أهمها:

1. **التقدم والوعي المصرفي:**

كلما ارتفع وعي الأفراد والمؤسسات بأهمية التعامل مع الجهاز المصرفي زادت ودائعهم ومدخراتهم لدى البنوك، مما يُمكّن هذه الأخيرة من خلق النقود وتوسيع الائتمان. ويتعلق ذلك بانتشار الخدمات المصرفية، وسرعة المعاملات، وتنوع المنتجات المالية.

2. **ميزان المدفوعات:**

يمثل صافي التحويلات المالية بين الداخل والخارج خلال فترة زمنية معينة.

- **الفائض في الميزان :**يؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية والذهب إلى داخل البلاد، مما يزيد الاحتياطات ويؤدي إلى توسع المعروض النقدي المحلي.
- **العجز في الميزان :**يعني خروج العملات الأجنبية وانخفاض الاحتياطي، مما يقلل السيولة المحلية ويؤدي إلى انكماش الكتلة النقدية.

خلاصة

تُعتبر المجاميع النقدية من المؤشرات الحيوية التي يعتمد عليها صانعو السياسة النقدية لتقييم مستوى السيولة والتحكم في التضخم والنشاط الاقتصادي. ويُظهر تصنيف النقود من M1 إلى M3 تدرجها من السيولة الكاملة إلى الأصول القابلة للتحويل إلى نقود، ما يتيح للبنك المركزي مراقبة التطورات النقدية بدقة أكبر واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.